" إشكالية العنف العرقي في ماليزيا وآفاق الحل السياسي"

" The problem of ethnic violence in Malaysia and the prospects for a political solution"

المحجوب لال.

مرشح لنيل الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب.

الملخص:

يشكل العنف العرقي واحدة من الظواهر المهمة والضروري اخذها بعين الاعتبار عند دراسة الحالة الماليزية، فبرغم نجاح هذه الدولة في عدة مجالات والتجارب الاقتصادية والسياسة الرائدة، الا ان هذا لا ينفي حقيقة وجود تحديات تقف أمام التحولات السياسية، ويمكن ان تشكل مستقبلا أحد أهم المشاكل التي تعرقل عملية التنمية الشاملة في ماليزيا، لذا تحاول هذه الورقة الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة وتداعياتها على العملية السياسة.

الكلمات المفتاحية: العنف العرقي، الإصلاح، الوئام الاجتماعي، الاستقرار السياسي، المواطنة.

Abstract:

Ethnic violence is one of the important phenomena that must be taken into account in the study of the Malaysian case. Despite the success of this country in several areas and economic experiences and leading policy, this does not negate the fact that there are challenges to the political transitions, and may be one of the most important problems that hinder The overall development process in Malaysia, so this paper attempts to identify the nature of this phenomenon and its implications for the political process.

key words: ethnic violence, reform, social harmony, political stability, citizenship.

مقدمة:

ركزت الدراسات والأبحاث التي تناولت الحالة الماليزية على الجوانب المتعلقة بالبعد التنموي والاقتصادي، ويعود هذا التركيز إلى النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققته ماليزيا في العقود الأخيرة، خصوصا ما بعد ثمانينيات القرن الماضي، في حين، لم تهتم الأبحاث كثيرا بتحليل ودراسة الحالة السياسية إلا في أبعاد محدودة، تتعلق أساسا بالنخبة السياسية الماليزية وأثرها على الإصلاح الاقتصادي والسياسي، أو ما تعلق بالقيادة وإصلاح نظام الحكم السياسي.

غير أنّ تحليل الحالة الماليزية بصورة أكثر عمقا ودقة، يبين وجود فجوة كبيرة بين مستوى وطبيعة التقدم الاقتصادي والتنموي وبين مستوى التقدم الديمقراطي والحقوقي في البلاد، مما جعل ماليزيا توضع في خانة الدولة شبه ديمقراطية أو شبه استبدادية، ويعود سبب هذا التصنيف إلى احترام ماليزيا لدورية إجراء الانتخابات البرلمانية، وانبثاق الأغلبية عن الأحزاب المتصدرة للمشهد السياسي، ووجود برلمان منتخب، في مقابل تضييق ممنهج وكبير على الحريات العامة وحقوق الإنسان ونشاط المجتمع المدني، وتحكم السلطة في الإعلام والصحافة.

إشكالية الدراسة:

من بين أهم القضايا التي لا ينتبه إليها الباحث للعلوم السياسية والاجتماعية في الحالة الماليزية، ما تعلق بالعنف العرقي، ولذا، سنركز في هذه الدراسة على هذا الجانب، لنبين مستوى تأثير وأثر هذه المسألة في الحياة السياسية والاجتماعية الماليزية، ولذلك سنطرح سؤالين أساسيين:

السؤال الأول، ما أبرز المعطيات الدالة على وجود إشكالية عنف عرقي في المجتمع الماليزي؟.

السؤال الثاني، ما الآفاق الممكنة والمتاحة لتجاوز العنف العرقي وتعزيز الوئام الاجتماعي بالمجتمع؟.

وللإجابة عن هذين السؤال، ننطلق من فرضيتين اثنتين:

الفرضية الأولى، أن الدستور الماليزي المتوافق عليه ما بعد الاستقلال عام 1957 يحمل في طياته سياسة تمييزية بين المواطنين الماليزيين، مما يجعل معالجة هذا الإشكال تنطلق من المدخل الدستوري إلى جانب مداخل أخرى.

الفرضية الثانية، أن الحكومات المتعاقبة حاولت أن تعزز من مكانة المكون العرقي الأكبر، أي الملايو، لما يعانونه من ضعف اقتصادي، لكن، سياسة التمييز التي تمت لصالحهم حملت في ثناياها بواعث تعزيز التفرقة السياسية بين المواطنين، مما يجعل من التوقف عن هذه السياسية من المداخل الأساسية أيضا لمعالجة إشكالية العنف العرقي في البلاد.

وفيما يتعلق بمنهج الدراسة، فقد تم اعتماد منهج مركب، وصفي تحليلي استقرائي، بما يمكن من الإلمام بالموضوع قيد الدراسة إلماما علميا وموضوعيا، وبما يمكن من رصد تطور إشكالية العنف العرقي في المجتمع الماليزي، وأثر السياسات العامة الحكومية على هذا العنف، ثم الآفاق المستقبلية الممكنة لمعالجة ظاهرة العنف العرقي وتعزيز تماسك المجتمع الماليزي، وضمان المزيد من العدالة بين جميع المكونات العرقية والاثنية في البلاد.

خطة الدراسة:

- **مقدمة.**
- **المحور الأول: مدخل معرفي حول طبيعة المجتمع الماليزي,**
- **المحور الثاني: الأزمة العرقية الكبرى لعام 1969.**
- **المحور الثالث: أحداث عنف عرقي ما بعد 1969.**
- **المحور الرابع: آفاق تجاوز العنف العرقي بماليزيا.**
- **الخاتمة.**

المحور الأول: مدخل معرفي حول طبيعة المجتمع الماليزي.

تعايشت تركيبة المجتمع الماليزي ذات الأعراق والأجناس والأديان المختلفة، بصورة جماعية منذ أزمان طويلة، ولذلك راهن الاستعمار على خلخلة التركيبة العرقية للمجتمع بصورة جذرية عبر استقدام الصينيين والهنود للعمل في المصانع ومزارع المطاط، ومن بين ساكنة بلغت في مجموعها 28.3 مليون نسمة، تشكلت المجموعات العرقية الثلاث الكبرى في البلاد، وهي:

أولا، السكان الأصليون أو البومبيترا Bumiputera والذين بلغوا 67.4 بالمائة.

ثانيا، الصينيون، ويشكلون 24.6 بالمائة من السكان.

ثالثا، الهنود، وبلغ مجموعهم ما نسبته 7.2 المائة، ثم مجموعات أخرى صغيرة، تشكل 0.7 بالمائة من الساكنة الماليزية.

أما بخصوص الدين، فإن الإسلام هو دين الأغلبية في ماليزيا، بينما تدين الأقلية بالهندوسية، والبوذية، والكنفوشوسية، والمسيحية، والسيخية، وتتوزع الديانات بماليزيا على النحو التالي:

- يتبع الدين الإسلامي 61.3 بالمائة من المواطنين.
- البوذية 19.8 بالمائة.
- المسيحية 9.2 بالمائة.
- الهندوسية 6.3 بالمائة.
- الكونفوشوسية والطاوية وأخرى 1.3 بالمائة[1].

ويرى مهاتير محمد[2] أن الاحتلال راهن بقوة على خلق أزمة عرقية وحربا طاحنة بين الأعراق في البلاد بعد خروج الإدارة البريطانية، إذ كانوا يتوقعون حربا عرقية واضطرابات في كل الأنشطة والأعمال التجارية والصناعية[3]، لكن ذلك لم يتحقق بالصورة المتوقعة، بل تم تجاوز بعض مسببات هذا الاضطراب بالتوافق السياسي الذي حصل ما بعد الاستقلال بين المكونات العرقية الثلاث، عبر مشاركتها الجماعية في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية 2018، عبر ما سمي بالجبهة الوطنية، وعبر التراضي على الوثيقة الدستورية التي حكمت البلاد ما بعد 1957.

ومع ذلك، فإن النص الدستوري كان في عمقه سببا من أسباب إذكاء روح الانتماء العرقي لدى المجموعات الاثنية المختلفة، إذ "أملى تاريخ ما بعد الاستعمار على الملايو والصينيين والهنود، تنظيم ذواتهم سياسيا في شكل أحزاب سياسية عرقية، وقد تم غرس الانقسامات في حياة هذه الأعراق من خلال السياسات الحكومية التي تحدد المواطنين أعضاء في المجتمعات العرقية قبل كل شيء آخر، وبالتالي، أصبح العرق ذا مكانة رئيسية في المخيال الاجتماعي الماليزي، لأنه متشابك مع جميع جوانب حياة الأفراد"[4]، ولذلك يُعرِّف المواطن الماليزي نفسه بالانتماء الديني والعرقي قبل الانتماء الوطني، وعليه، أصبحت قيمة المواطنة قيمة تابعة وليست هي القيمة السياسية الأساسية المهيمنة على غيرها من أشكال الانتماء إلى البنيات الاجتماعية المختلفة.

والعلامة المميزة الفاصلة بين المصطلحين، الوطنية والعرقية، أنّ الوطنية ترتبط بالعلاقة مع الدولة، بينما ترتبط العرقية بالعلاقة بين الأفراد مع مجموعة بشرية ذات خصائص شكلية ومظهرية مختلفة عن غيرها من المجموعات داخل الدولة، ولهذا أخذت الوطنية دلالتها الأوسع والأشمل، في حين أنّ العرقية هي مقيدة لأنها معطى إلهي وليست بالمكسب البشري، واستخدام المعطى الفطري للتمييز يفتقر إلى العقلانية وبعيد عن الحكمة والمنطق السليم، وكلما اتسعت دائرة الانتماء للعرق والدين والمجال الجغرافي على حساب الروابط الوطنية الجامعة، إلا دلّ هذا على إشكالية في الوعي السياسي لدى النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، ودلّ من جهة أخرى على ضعف مستوى العدل

والمساواة بين الجميع أمام القانون، والاستفادة من الفرص والإمكانات الاقتصادية بمعايير موضوعية ونزيهة ومقبولة أخلاقيا.

هذا الشكل السياسي الماليزي يحمل في طياته عوامل أزمته، إذ أنّ الصراع الإثني والعرقي يحدث عندما تتحول المجموعات الإثنية الرئيسية إلى مجموعات سياسية، تبتغي تحقيق مصالحها وتأمين أقصى قدر من السلطة داخل النظام السياسي.

لقد أرسى دستور ماليزيا ما بعد الاستقلال دولة وطنية قائمة على التعدد العرقي والديني، وانبنى أساسا على أربعة مبادئ أساسية، وهي:

- للملايو وضعية سياسية خاصة.
- الملايوية هي اللغة الوطنية الرسمية.
- الإسلام هو الدين الرسمي للدولة.
- للملوك مكانة اعتبارية خاصة.

وترك الدستور الماليزي المجتمع المحلي في حالة من التوتر المستقر، انكشفت صورته الحقيقية خلال أحداث 13 ماي[5]، فما معالم هذه الأحداث؟، وما آثارها على الدولة والمجتمع؟، وهل تم استثمارها لإحداث إصلاح سياسي فيما يتعلق بإشكالية التمييز العرقي بين المواطنين؟، وما مدى وجود إرادة سياسية لدى عموم الفاعلين السياسيين لأجل معالجة هذا الإشكال؟.

المحور الثاني: الأزمة العرقية الكبرى لعام 1969.

أ- أسباب أحداث 1969:

سجلت الانتخابات العامة التي أجريت في 11 ماي 1969، انخفاضا كبيرا في مقاعد تحالف الأغلبية في البرلمان، وولدت التوترات الاثنية التي ظهرت قبل الانتخابات حالة من الاستياء المتبادل بين الملايو والصينيين، وبعد الانتخابات، ساهم التلاعب المستمر بمثل هذه المشاعر من قِبل السياسيين في مختلف الأحزاب، في العنف العرقي بكوالالمبور في 13 ماي 1969[6]، وكان التوتر أساسا بين أعضاء من حزب العمل الديمقراطي Democratic Action Party (DAP)، وأعضاء من المنظمة الوطنية المتحدة للملايو United Malays National Organisation (UMNO)، ثم تطور الصراع إلى أن أصبح دمويا بين الملايو والصينيين بصورة غير مسبوقة في تاريخ البلاد ما بعد الاستقلال الوطني واعتماد الدستور الجديد.

وقبيل الأحداث الدموية، نظمت أحزاب المعارضة، وخصوصا الصينية منها، مسيرات في 12 ماي 1969، يومين بعد الانتخابات العامة، بوسط كوالالمبور. تحولت هذه المواكب إلى عنف بسبب وجود شعارات رجعية يتم تبادلها بين المحتجين والمارة، ونتيجة لذلك، أدت الاشتباكات بين الجانبين إلى مقتل 196 شخصا، وفق الإحصائيات الرسمية[7]، وحمّلت الحكومة والأحزاب الإسلامية الصينيين الشيوعيين مسؤولية الأحداث، ومن ذلك قول محمد نوري بن إندوت: إن أحداث 1969 نتجت عن محاولة العنصر الصيني قلب الوضع السياسي لصالحهم، حيث تمكنوا من تحقيق انتصارات كاسحة، هددت ميزان القوى التقليدية الذي كان فيما مضى مضمونا لصالح المسلمين في ماليزيا[8].

بعد أحداث الشغب لعام 1969، ظهر رئيس الوزراء تانغو عبد الرحمن بالتلفزيون، وأعلن حظر التجوال في سلينغانو وكوالالمبور، وألقى بمسؤولية أحداث الشغب على أحزاب المعارضة غير الملايوية، وفي ظهور تلفزي آخر، تم إلقاء اللوم على الشيوعية، ووسع في وقت لاحق حالة الطوارئ لتشمل البلاد كلها[9]، فقد كانت الأحداث مفاجئة وحجم القتلى مفزعا وغير مسبوق، خصوصا وأنّ المجتمع الماليزي اتسم تاريخيا بالتمسك بقيم التعايش وحافظ على السلم الاجتماعي، غير أنّ الدافع الرئيس لزيادة حدة الصراع بالبلاد، يتمثل في التخوف الذي أبداه الملايو من هيمنة الصينيين على السياسة هيمنتهم على الاقتصاد، وبالتالي فقدانهم القدرة على تدبير السلطة وسياسة الدولة بالصورة التي كانت عليها البلاد إبان المرحلة الاستعمارية، وهو تخوف أذكاه ضعف الحكمة السياسية وبعد النظر عن الزعماء السياسيين الصينيين.

ب- نتائج أحداث 1969:

مثلت أحداث الشغب العرقية بين الملايو والصينيين في كوالالمبور نقطة تحول كبيرة في السياسة الماليزية، وفتحت أعينهم على إشكال سياسي بحاجة إلى إصلاح جذري، ولذلك قال رئيس الوزراء مهاتير محمد، إنّ "تلك الأحداث كانت أكبر من مجرد قضية سياسية، إذ أنها كشفت صعوبة إدارة دولة متعددة الأعراق، وأدت إلى تعرية الشروخ العميقة التي ظهرت بين الصينيين والجماعات العرقية الأخرى الأكثر فقرا خاصة الملايو، لقد كانت بحق تجربة كشفت للماليزيين كثيرا مما كان خافيا، حيث أدركنا خطورة التوترات العرقية والتفاوت الاجتماعي على وحدة البلاد وتماسكها"[10].

ولأن تلك الأحداث كانت صادمة لعدد من الزعماء السياسيين الماليزيين، فقد جعلت الأحزاب السياسية تؤيد إدخال تعديل على الدستور، بما يسمح بمجابهة النزعات العرقية التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات عامة وأعمال شغب، رغم أنّ الدستور يضمن حقوق السكان الأصليين في المجال السياسي والديني، ويضمن أيضا حقوق الساكنة غير الأصلية في تعلم لغاتها الخاصة، وممارسة عاداتها وطقوسها بحرية، والقيام بشعائرها الدينية.

ويرى الصينيون أنّ التعبئة السياسية على أسس عرقية ما بعد أحداث الشغب لعام 1969، أدت إلى عرقلة تعزيز المقاربة العقلانية في الفعل السياسي، وأنّ الأمور زادت سوءا بعد اعتماد السياسية الاقتصادية الجديدة، المتمثلة في خطة ماليزيا الثانية 1975/1971، الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، والقضاء على الفقر، لكن الحكومة في نظر الصينيين اعتمدت نهجا عرقيا في تحديد مستوى انتشار الفقر بين الماليزيين، إذ انطلقت من افتراض أن الملايو والساكنة الأصلية لا يملكون أي شيء من ثروات البلاد، وأن غير الملايو يمتلكون كل المال[11]، والحقيقة أنّ الافتراض الذي انطلقت منه الحكومة فيما يتعلق بمستوى توزيع الثروة والمال بالمجتمع الماليزي هو افتراض واقعي بمؤشرات مضبوطة، غير أنّ المعالجة التي تبنتها والقائمة على الأساس العرقي لم تكن حكيمة ولا صائبة.

وفي أول انتخابات عامة بالبلاد عقب الأحداث العرقية، والتي أجريت عام 1974، وخوفا من تكرار تلك الأحداث، قامت الحكومة بحظر المظاهرات السياسية أثناء الحملات الانتخابية، وأقرت العديد من القوانين التي تسيطر على حرية الصحافة بحجة حماية التنمية الوطنية وضمان أمن البلاد. ونتيجة للتغيرات التشريعية التي تم تنفيذها بعد أحداث الشغب لسنة 1969، تم حظر جميع المسيرات العامة خلال الحملات الانتخابية، وتم الإبقاء على حملات داخلية جماعية، ونتيجة للقيود المفروضة على الحملات الكبرى المباشرة، تم استخدام التليفزيون والإذاعة على نطاق أوسع من الانتخابات السابقة لنشر المعلومات السياسية[12]، وهو الأمر الذي أفاد الحكومة في نشر أفكارها وتصورها للإصلاح الاقتصادي والسياسي على نطاق واسع.

ومن الناحية السياسية، استثمرت الأحداث العرقية من لدن الأغلبية الحاكمة من أجل التخويف من تكرارها، وضمان الدعم الانتخابي للجبهة الوطنية من لدن مختلف الأعراق، ويرى بعض الباحثين، أنّ "الحكومة تلجأ في كل انتخابات إلى تكتيكات الخوف من خلال التلاعب بالذاكرة العامة لمأساة 1969. ومن شواهد هذه المسألة، أنه خلال الانتخابات العامة لسنة 1999، ربطت وسائل الإعلام الماليزية الاضطرابات السياسية في إندونيسيا، والمتجسدة وقتها في مقتل صينيين هناك، للإشارة إلى أنّ أي دعم للمعارضة في ماليزيا قد يكون له تأثير مماثل، وكان الهدف هو تخويف الكتلة الصينية الناخبة على وجه الخصوص، لأجل دعم التحالف الحاكم"[13]، ولذلك يحرص التحالف الحاكم على تقديم نفسه بصورة المحافظ على مصالح كل الأعراق، وأنه الحامي للبلاد من السقوط في متاهات العنف العرقي.

المحور الثالث: أحداث عنف عرقي ما بعد 1969.

صحيح أنّ الأحداث التي وقعت في 1969، والتي خلفت مئات القتلى والجرحى كانت الأكبر والأخطر في تاريخ ماليزيا ما بعد الاستقلال، ودفعت بمختلف الأعراق إلى النأي بنفسها عن أي محاولة استفزازية لمشاعر بعضهم البعض، خوفا من تكرار تلك المأساة، إلا أنّ البلاد شهدت في فترات مختلفة

بعض الممارسات العنصرية، التي تؤثر على تماسك ووحدة الجماعة الوطنية، وتذكي مشاعر الانتماء العرقي والديني بين الجماعات المختلفة.

وفضلا عن المظاهرات والاحتجاجات الطلابية المستمرة التي عرفتها الجامعات الماليزية حول الأوضاع الاقتصادية للمسلمين، والتي كانت تنظم بالتوازي مع النشاط الطلابي الشيوعي الذي كان بالجامعات الماليزية وقتئذ، فقد شهدت ماليزيا بعد ذلك بعض الأحداث الأكثر استفزازا، منها على الخصوص:

- أ

ولا، أحداث سلانغور سنة 1979:

في 26 مايو 1979، دنست مجموعة صغيرة من المتطرفين المسلمين الملايويين أحد معابد الهندوس، مما دفع القيمين على أحد المعابد في سلانغور إلى توظيف حراس مسلحين، وعندما قدِم بعض مثيري الشغب الملايويين، هوجموا وقُتل منهم أربعة. أثارت تلك الواقعة ردود فعل قوية من جانب الملايو، وبقيت المشاعر المعادية للهنود متأججة حتى بعد إلقاء الحكومة القبض على المسؤولين عن الهجوم ومحاكمتهم[14].

- ثان

يا، أحداث ولاية جوهور سنة 1980:

في عام 1980 هاجمت جماعة منحرفة من الملايويين المسلمين مركزا للشرطة في باتو باهات في ولاية جوهور، ردُّ أفراد المركز أدى إلى مقتل ثمانية من المسلمين، لكن الحادثة آذنت هي الأخرى بمشكلة بدأت بالاختمار وهي التعاليم المنحرفة المتفشية بين بعض المسلمين في ماليزيا[15]، وقد كانت العناصر المهاجمة تنتمي إلى جماعة دينية يدعي زعيمها "محمد ناصر إسماعيل" أنه المهدي المنتظر، وحملت بعض الأفكار المتشددة عن الإسلام، وأباحت اللجوء إلى العنف لتنزيل تلك الأفكار، وقد شنت السلطات سلسلة عمليات أمنية أفضت إلى اعتقال أتباع الجماعة فيما قامت الحكومة بحظرها.

- ث

الثا، أعمال الشغب في كامبونج ميدان عام 2001:

وقعت أعمال شغب في كامبونج ميدان عام 2001، نتيجة عنف طائفي بين هنود وملايو، بسبب خلاف اجتماعي بين أسرتين (وتمثل النزاع في إقامة أسرة ملايوية لحفل زفاف أثناء إقامة هنود لمراسيم جنازة أحدهم)، تحول الخلاف إلى عنف عرقي واحتجاج على الفقر والتمييز بين المواطنين، هذا الحادث الذي وقع في منطقة عشوائية خلف ستة قتلى و24 مصابا تم نقلهم إلى المستشفى، وقالت الشرطة إنه تم اعتقال 183 شخصًا من بينهم 100 ماليزي و14 إندونيسيا بينهم امرأتان و69 هنديا.

ر

ابعا، احتجاج الهنود على عنصرية الدولة:

أسس الهنود "منظمة قوة العمل الهندوسية من أجل الحقوق"، إذ بدأت العمل كائتلاف مكون من 30 منظمة وجمعية هندوسية غير حكومية، ملتزمة بالحفاظ على حقوق وتراث المجتمع الهندوسي في ماليزيا متعددة الأعراق. وأخذ تأثيرها على المشهد السياسي لماليزيا يكبر بسرعة، خصوصا بعد تنظيم مسيرة عام 2007، والتي شارك فيها آلاف الهنود، وأدت إلى اعتقال العديد من الأعضاء البارزين في المنظمة، اتهم بعضهم بالتحريض على الفتنة. ودعت المنظمة إلى الحفاظ على الحقوق والفرص المتساوية للأقلية الهندية، ومجابهة السياسات الحكومية العنصرية، وطالبوا بتعويض من بريطانيا على الأضرار التي لحقت بهم بعد خروجها من ماليزيا دون أن توفر لهم الحماية الكافية، كما طالبوا بإلغاء الامتياز السياسي للملايو في الحكم، واعتبار ماليزيا دولة علمانية وليس إسلامية.

• خامسا، أعمال 2009 العنصرية بسيلانجور:

تمثل هذا الحادث الذي وقع عام 2009 في نقل بعض المواطنين المسلمين رأس بقرة مقطوعة إلى حكومة ولاية سيلانجور، احتجاجا على خطط لبناء معبد هندوسي في حي يهيمن عليه المسلمون في شاه علم، ومن بعد هذا الحادث ترك مجهولون رؤوس خنازير خارج مساجد المنطقة بين عامي 2010 و2011، أدت إلى أعمال شغب بالولاية[16]، وخلال حادث رأس البقرة، هدد بعض المتظاهرين بإراقة الدماء إن تم تنفيذ مخطط بناء معبد الهندوس.

إن تحليل العلوم السياسية للنزاع الاجتماعي والاثني بماليزيا يسير في اتجاه التركيز على الأبعاد العرقية وسيطرة هذه الأبعاد على النموذج السياسي الماليزي، وذلك من منظور أن التوتر الاجتماعي السياسي الذي يقع بالبلاد يكون محكوما بالمنافسة السياسية بين المجموعات العرقية، لكن، في حقيقة هذا التحليل، نجد أنه يغفل أن الإثنية هي متغير ظرفي، بمعنى أنه لا يعتبر أداة ثابتة في تحليل الصراع، وقد رأينا كيف انتقلت ماليزيا من مجتمع تسكنه غالبية مسلمة بنسبة 90 بالمائة إلى مجتمع مسلم بنسبة 50 بالمائة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما فوق 60 بالمائة في السنوات الأخيرة، فضلا على أن الدول التي نجحت في الوصول إلى درجات عالية من الديمقراطية والتقدم تتضاءل فيها استعارة البعد العرقي في التحليل السياسي، مما يعني أن التنوع العرقي والإثني لا يحمل في ذاته عامل تأثير على الوضع السياسي، بقدر ما يتأثر بالبنية الثقافية والقانونية والسياسية القائمة، والتي تسهم في تجاوز آثاره أو الدفع بهذا التنوع إلى التأثير السلبي على الدولة.

والأهم في التحليل سابق الذكر، إغفاله الأفكار التي تحملها الأعراق الأخرى عن الإسلام، إذ يطالب الصينيون والهنود بتغيير دستوري يقضي بجعل ماليزيا دولة علمانية، وذلك اعتقادا منهم أن سبب ما يعيشونه من ظلم اجتماعي وسياسي على مستوى الحقوق السياسية والتمييز في بعض حقوق المواطنة، راجع إلى الإسلام الذي يعطي الأولوية للمسلمين، وهذا التصور المسبق عن الإسلام، يبرز الآفاق الرحبة المتاحة أمام الملايو، وعلى رأسهم الحركات الإسلامية، في قيادة تحول سياسي بالبلاد، يصلح الأوضاع السياسية ويحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة، ويضمن المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون وفي تولي المناصب السياسية، وهو تحول يقتضي مراجعة الأفكار السياسية التي يحملها الجميع عن مفهوم الدولة والأمة، وعن قيم العدالة والمواطنة وسيادة القانون، وعن معنى حقوق الإنسان ومعاني الكرامة الإنسانية.

المحور الرابع: الأحداث العرقية.. أثر وآفاق.

في الوقت الذي تدخلت الدولة باستعجال لمواجهة الأحداث العرقية لعام 1969، عبر مسارين أساسيين، مسار **كمي** تنموي لصالح السكان الأصليين، ومسار **كيفي** ثقافي لصالح الديانة الرسمية بالبلاد، يرى الصينيون أنّ الحل ليس بإدماج الإسلام في السياسية ولكن حلّ إشكال العنف العرقي يتجسد أساسا في العلمانية، فهي الكفيلة بحل هذا الملف من أصوله، ولذلك يقول أحد الباحثين الصينيين، إنّ "الوحدة الوطنية في مجتمعات تعيش حالة من الاستقطاب العرقي مثل ماليزيا، لا يمكن تحقيقها باستخدام سياسة عنصرية لتصحيح الاختلالات الاجتماعية بين المجموعات العرقية الرئيسة، ندرك أنه يمكن أن يكون هناك اختلال اقتصادي اجتماعي ملحوظ بين المجموعات العرقية، لكن يجب تصحيحه من خلال سياسات تعالج احتياجات الناس الاقتصادية والاجتماعية، بمنطق لا عرقي، لأن زيادة الاستقطاب على المستوى الاثني يزرع التوتر العرقي الذي يعوق تحقيق الوئام الاجتماعي.. نحن نؤمن أنّ التنوع الديني ليس سببا للتنافر الاجتماعي، بل إدماج الدين في السياسة الاجتماعية هو المشكلة"[17].

هنا لابد من الإشارة إلى أنّ الدفع بمطلب العلمانية ليس من أولويات الصينيين، بقدر ما تهتم الجماعة الصينية أساسا بتبني الدولة للنهج الاقتصادي الليبرالي، خصوصا وأنّ إعلان علمانية الدولة يحتاج إلى تعديل دستوري، وهو مطلب غير ممكن التحقق في ظل وجود أغلبية سكانية مسلمة، ترى أنّ ثوابت الدستور الأساسية مكسب طبيعي للسكان الأصليين، في ظل اختلال التوازن الاقتصادي في امتلاك الثروة بين الجماعات العرقية بالبلاد.

إنّ الأحداث العرقية بماليزيا تزامنت مع بواكير الصحوة الإسلامية، فكانت فترة ما بين 1970 و1980 شاهدة على تضافر عوامل كثيرة من أجل إحياء الملايو لموروثهم الإسلامي، في الدين والاقتصاد واللغة والثقافة، فقد كانت هذه المجالات كلها متشابكة، إلا أنّ تكرار بعض الأحداث العرقية، وإن كانت بمستويات عنف أقل مما وقع بماليزيا سنة 1969، يسائل النموذج الثقافي الإسلامي الذي ترعاه الدولة وتنشره بالبلاد، من جانب، ويسائل نجاحها في ضمان الوئام الاجتماعي بين الأعراق من جانب ثان. وفي جوهر التساؤل حول هاتين القضيتين، بحث الأفكار العامة لدى المجتمع تجاه فكرة الأمن القومي، بما ينقله من الدائرة الضيقة التقليدية التي تحصره في اختصاص الأجهزة الأمنية والمؤسسات السياسية، فترسم له الحدود والأبعاد وتضع له القواعد والقوانين، إلى الدائرة الأوسع، التي تجعل المواطنين جميعا شركاء في تحقيق هذا الأمن والحفاظ عليه، المشروط ضرورة بتحقيق التضامن والتناغم والوئام الاجتماعي بين مجموع الماليزيين، ومواجهة كل أصناف الصراع والنزاع والشك وانعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وبين الأخيرة والنظام السياسي ومؤسسات الدولة.

والتساؤل حول هذه القضايا كلها مشروط بفتح باب الحوار الديني، "لأن ماليزيا وإلى حدود اليوم، يغيب عنها هذا الحوار، نتاج غياب الإرادة السياسية لفتح الفضاء الحواري بالبلاد والدفاع عنه. ووجود انطباع من لدن كثيرين أنّ الإيمان بماليزيا يتم تسييسه من لدن الفاعل السياسي"[18]، وهذا الانطباع هو نفسه من معالم ضعف الحلول الحكومية المعتمدة لمعالجة الأحداث العرقية، إذ يُفترض أن يكون استثمار الدين في هذا الملف مدخل حل وأداة إصلاح لتبعات الاختلاف العرقي وليس العكس.

ولمعالجة التبعات الناتجة عن التنوع العرقي المتحدَث عنه سابقا، من اللازم العمل على تعزيز الوئام الاجتماعي بماليزيا، الذي يشترط تقليص الفروق الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية إلى أبعد مدى بين كل المواطنين على اختلاف مجموعاتهم العرقية، بمعنى الانطلاق في علاج أشكال الاختلال القائم على مختلف المستويات من الوضع الاجتماعي وليس من الانتماء العرقي.

ولابد، من جهة ثانية، من جهد حكومي رسمي، ومن اجتهاد عملي من قِبل المجتمع الأهلي وفي عمقه الحركة الإسلامية بماليزيا، والتي لها وزنها وتأثيرها الكبير على الماليزيين المسلمين، في تعزيز فكرة المشترك الحضاري بين أتباع الديانات والثقافات بماليزيا، هذا المسعى يجد مقومات نجاحه في القيم التي غرسها الإنتماء للإسلام في وعي المجتمع المسلم، المتعلقة بالوصول لأتم مكارم الأخلاق.

والمحدد في كلا المدخلين، الأول المتعلق بالجهد الحكومي، والثاني المتعلق بالحركة الإسلامية، الانتصار للمبادئ السياسية الإيجابية على المصالح البرغماتية الآنية، ذلك أن تعزيز المساواة في المجتمع، ومحاربة كل أشكال التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الانتماء العرقي، يتجاوز تأثيره الإيجابي حفظ البلاد من التوتر الاجتماعي والعرقي، إلى تأسيس مصالحة تاريخية بين مكونات المجتمع

الماليزي المختلفة، مصالحة تؤسِس لدولة جديدة متحررة من الإرث الاستعماري ومستعدة لخلق وعي سياسي جديد ينتصر للمجتمع والدولة وليس للعرق والانتماء الاثني.

ولا شك أنّ باقي الأعراق وإن كان لها دورها الملموس والقائم في تعزيز الوئام الاجتماعي بالمجتمع الماليزي، إلا أنه دور يأتي في مرتبة ثانية أمام الثقل الموكول على الأغلبية المسلمة "الملايو"، لما لهم من ثقل سياسي، ولأن الدستور نفسه يعطي للملايو الأسبقية السياسية والامتياز الخاص في الدولة، مما يجعل تغيير هذا الوضع مرهون بموافقة الساسة الماليزيين المسلمين، مما يستوجب فتح حوار وطني جامع حول محددات ومقومات فكرة المواطنة، وتحديد كل القوانين والإجراءات والسياسات العمومية المنافية لمبدأ المواطنة، بما هي قيمة سياسية واجتماعية تؤسس للمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون وتمكنهم من الاستفادة الجماعية من مقدرات البلد وثرواته بعدالة، وتمنع كل تمييز بينهم على أساس الانتماء الديني والعرقي والجنسي والجغرافي.

خاتمة الدارسة

لقد تبين خلال البحث، أنّ مسببات العنف العرقي بماليزيا خلال العقود الماضية ما تزال قائمة، وهي التمييز بين المواطنين على أساس عرقي، مما جعلهم يتكتلون في مجموعات اثنية لحماية مصالحهم المادية وهوياتهم الثقافية، في ظل وجود دستور يميز بينهم، ويقسمهم إلى مواطنين أصليين وغير أصليين.

وتَبين لنا أنّ الفرضية الأولى للبحث، المتعلقة بكون "الدستور الماليزي المتوافق عليه ما بعد الاستقلال عام 1957، يحمل في طياته سياسة تمييزية بين المواطنين الماليزيين، مما يجعل معالجة هذا الإشكال تنطلق من المدخل الدستوري إلى جانب مداخل أخرى"، فرضية صحيحة، إذ أنّ المدخل الرئيس لسد فجوة التمييز بين المواطنين الماليزيين هو المدخل الدستوري، الذي عبره يتم ضمان المساواة والعدالة بين الجميع أمام القانون، بصرف النظر عن الاختلاف في الانتماء الديني أو العرقي.

وفيما يتعلق بالفرضية الثانية، والقائلة إنّ "الحكومات المتعاقبة حاولت أن تعزز من مكانة المكون العرقي الأكبر، أي الملايو، لما يعانونه من ضعف اقتصادي، لكن، سياسة التمييز التي تمت لصالحهم حملت في ثناياها بواعث تعزيز التفرقة السياسية بين المواطنين، مما يجعل من التوقف عن هذه السياسية من المداخل الأساسية أيضا لمعالجة إشكالية العنف العرقي في البلاد"، هي أيضا فرضية صحيحة.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نستخلص الآتي:

أولا، لا يمكن بناء دولة عادلة وديمقراطية في ظل سياسة تمييز منهجي بين المواطنين على أساس ديني أو عرقي، وعليه، فإن ما حققته ماليزيا من تقدم اقتصادي وتنموي، مهدَد على المدى البعيد

بظهور الصراعات الاثنية والعرقية والدينية، ما لم يتم التوافق السياسي على ضمان المساواة بين الجميع.

ثانيا، إن ضمان المساواة بين جميع الماليزيين يمر أساسا عبر دعم الأغلبية السياسية بالبلاد، وعلى رأسها الأحزاب الممثلة لعرق الملايو لهذا المبدأ السياسي والأخلاقي، غير أنّ ساسة وقيادات الملايو ما تزال غير مستعدة لفتح النقاش الوطني حول مسألة الامتيازات الخاصة بالسكان الأصليين، مما يجعل حل إشكالية التمييز القائم في ماليزيا بين الأعراق إشكالية مستمرة على المدى المتوسط والبعيد.

ثالثا، إن عدم استعداد قادة الملايو لمعالجة إشكالية التميز بين المواطنين ترتبط بتخوفهم من رد فعل أبناء عرق الملايو، وتأثير هذا الرد على النتائج الانتخابية للأحزاب الممثلة للملايو، غير أنّ الزعامة السياسية تفترض من القادة السياسيين، أن يتحدثوا بكل صراحة ووضوح مع عموم المواطنين، وإن كانت لتلك الصراحة نتائج انتخابية سلبية، لأن الحفاظ على وحدة وتماسك الدولة أولى من الحفاظ على النتائج الانتخابية.

رابعا، أمام المجتمع المدني الماليزي، الحقوقي والسياسي والإعلامي، إمكانات كبيرة لحشد الدعم السياسي والمجتمعي لإصلاح الاختلال القائم بالبلاد على المستوى الدستوري، مما يحمي المجتمع الماليزي من أي عنف عرقي في المستقبل.

الهوامش

[1] - Malaysia Statistics Department 2010.

2- تولى رئاسة الوزراء خلال الفترة الممتدة ما بين 1981 و2003، ثم عاد من جديد لتولي نفس المنصب عام 2018.

3- محمد مهاتير، "موسوعة الدكتور محضير بن محمد"، المجلد الثاني: التحدي، دار الفكر، كوالالمبور ماليزيا، ط 1، 2004، ص 194.

[4] - Masatoshi Kisaichi, Popular Movements and Democratization in the Islamic World, Routledge, New York, 2006, P 123.

[5] - Shamsul A.B, Why is Malaysia not disintegrating? Islam, the Economy and Politics in Multiethnic Malaysia, Institute for East Asian Studies, East Asian Politics, Gerhard Mercator University Duisburg, Duisburg, Germany, April 2001, P 5.

[6] - Tan Teong Jin, Ho Wah Foon, Tan Joo lan, The Chinese Malaysian Contribution, center for Malaysian Chinese studies, Kuala Lampur, 2005, P 57/58.

[7] - Abdul Rashid Moten, Government and Politics in Malaysia, Cengage Learning, Selangor, Malaysia 2013, P 228/266.

[8]- محمد نوري بن إندوت، "الحركة الإسلامية في ماليزيا"، دار البيارق، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2000، ص 98.

[9] - Julian C.H. LEE, Islamization and activism in Malaysia, Iseas Publications, Singapore, 2010, P 42.

[10]- محمد مهاتير، "موسوعة الدكتور محضير بن محمد"، المجلد الثالث، آسيا (الجزء الثاني)، دار الفكر، كوالالمبور ماليزيا، ، ط 1، 2004، ص 33.

[11] - Lee Hock Guan, Leo Suryadinata, Malaysia Chinese, Recent Development and Prospects, Institute of Southeast Asia Studies, Singapore, 2012, P 6.

[12] - Lass Willrrat, Annette Aw, Political Communication in Asia, Routledge, New York, 2009, P 141.

[13] - Lee, Julian C.H, Barisan Nasional - Political Dominance and the General Elections of 2004 in Malaysia, journal of current Southeast Asian affairs, 26 (2), PP 38-65, Malaysia, 2004, P 46.

[14]- محمد مهاتير، "مذكرات طبيب في رئاسة الوزراء"، ترجمة: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ط:1، 2014، ص 21.

[15]- محمد مهاتير، "مذكرات طبيب في رئاسة الوزراء"، ترجمة: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ط:1، 2014، ص 22.

[16] - Sandra Smeltzer and Daniel J. Paré, Challenging electoral authoritarianism in Malaysia: the embodied politics of the Bersih movement, journal for and about social movements Article, Volume 7 (2), PP 120 - 144 (November 2015(, P 132.

[17] - Lee Hock Guan, Leo Suryadinata, Malaysia Chinese, Recent Development and Prospects, Institute of Southeast Asia Studies, Singapore, 2012, P 16/17.

[18] - Imtiyaz Yusuf, Asean Religious Pluralism, Konrad Adenauer Stiftung, Bangkok, 2014, P 119.